مفهوم الأخلاق الكونية وأثرها
في الحد من الصراعات الطائفية

محسين زهير
باحث في سلك الدكتوراه
مختبر الفكر الإسلامي والترجمة وحوار الثقافات
كلية الآداب والعلوم الإنسانية – بنمسيك، جامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء
المغرب

الملخص:

تُعد الأخلاق الكونية إطارا معياريا يسعى إلى تأسيس حد أدنى من القيم والمبادئ الأخلاقية المشتركة بين البشر، بما يتجاوز الاختلافات الدينية والمذهبية والثقافية، استنادا إلى المشترك الإنساني وإلى ما تتقاسمه التقاليد الدينية والفلسفية من قيم أخلاقية عامة، وفي مقدمتها القاعدة الذهبية القاضية بمعاملة الآخرين على النحو الذي يرغب الإنسان أن يُعامَل به. يهدف هذا المقال إلى تحليل مفهوم الأخلاق الكونية في بعض تجلياته الفلسفية المعاصرة، من خلال نماذج إيمانويل كانط وهانز كونغ ومحمد عثمان الخشت، واستكشاف مدى إسهام هذا التصور الأخلاقي في الحد من الصراعات الطائفية التي كثيرا ما ترتبط بتسييس الهويات الدينية والمذهبية وتوظيفها في النزاعات الاجتماعية والسياسية. واعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي، يخلص المقال إلى أن الأخلاق الكونية توفر أرضية معيارية مشتركة يمكن أن تُسهم في تعزيز ثقافة الحوار والتعايش، وترسيخ قيم المواطنة والاعتراف المتبادل، بما يساعد على الحد من مظاهر التعصب والصراع داخل المجتمعات المتعددة الانتماءات.

الكلمات المفتاحية: الأخلاق الكونية، الصراعات الطائفية، الحوار بين الأديان، القيم المشتركة، التعايش، السلام.

Abstract:

Universal ethics constitutes a normative framework that seeks to establish a minimum set of shared ethical values and principles capable of transcending religious, sectarian, and cultural differences. It is grounded in the common moral heritage of humanity and in the ethical values shared by religious and philosophical traditions, particularly the Golden Rule, which calls for treating others as one wishes to be treated. This article examines the concept of universal ethics through selected philosophical perspectives, focusing on the contributions of Immanuel Kant, Hans Küng, and Mohamed Othman El-Khesht. It further explores the potential of universal ethics to mitigate sectarian conflicts, which are frequently shaped by the politicization and instrumentalization of religious and sectarian identities. Employing a descriptive-analytical approach, the study argues that universal ethics provides a common normative foundation for dialogue, coexistence, and mutual recognition, thereby contributing to the reduction of intolerance and conflict within religiously and culturally diverse societies.

المقدمة:

في العقود الأخيرة، عرفت العديد من المجتمعات المعاصرة تصاعدا ملحوظا في مظاهر التوتر والصراع ذات الطابع الطائفي والمذهبي، ولا سيما في بعض مناطق العالم العربي والإسلامي، حيث أضحت الانتماءات الدينية والمذهبية في كثير من الأحيان محددا رئيسا للتمايز الاجتماعي والسياسي. وقد أسهمت التحولات الجيوسياسية، وتراجع بعض الأطر الوطنية الجامعة، وتنامي خطابات الاستقطاب والتمييز، في إعادة إنتاج الانقسامات الطائفية وتغذية النزاعات المرتبطة بها، بما ينعكس سلبا على السلم المجتمعي والاستقرار السياسي.

وفي خضم هذه التحديات، يبرز مفهوم «الأخلاق الكونية» بوصفه أحد المقاربات الفلسفية والأخلاقية التي تسعى إلى تجاوز الحدود الضيقة للانتماءات الدينية والمذهبية والثقافية، من خلال البحث عن أرضية قيمية مشتركة تجمع بين البشر على اختلاف معتقداتهم وهوياتهم. فالأخلاق الكونية لا تهدف إلى إلغاء الخصوصيات الدينية أو الثقافية، وإنما إلى تأسيس حد أدنى من المبادئ الأخلاقية المشتركة التي يمكن أن تشكل أساسا للتعايش والحوار والاعتراف المتبادل.

ومن المهم التأكيد على أن الصراعات الطائفية ليست نتيجة حتمية للاختلاف الديني أو المذهبي في حد ذاته؛ إذ إن التعددية الدينية والمذهبية ظاهرة رافقت المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ دون أن تؤدي بالضرورة إلى العنف والصدام. وإنما تنشأ النزاعات الطائفية غالبا عندما تتحول الهويات الدينية إلى أدوات للتعبئة السياسية أو وسائل للصراع على النفوذ والسلطة، فيُعاد توظيف الاختلاف العقدي أو المذهبي ضمن سياقات اجتماعية وسياسية تُنتج مشاعر الإقصاء والاستقطاب والعداء المتبادل. ومن ثمّ، فإن معالجة الطائفية لا تقتصر على الجوانب السياسية والأمنية فحسب، بل تقتضي أيضا بناء إطار أخلاقي مشترك يعزز قيم الاحترام المتبادل والتعاون الإنساني، وهو ما تسعى الأخلاق الكونية إلى توفيره.[1]

يُقصد بالأخلاق الكونية ذلك التصور الأخلاقي الذي يفترض وجود مجموعة من المبادئ والقيم المشتركة القابلة للتطبيق على جميع البشر، بصرف النظر عن اختلاف انتماءاتهم الدينية أو المذهبية أو الثقافية أو العرقية. وتستند هذه الرؤية إلى الإقرار بوجود مشترك إنساني يسمح ببناء حد أدنى من الالتزامات الأخلاقية العامة التي تُنظم العلاقات بين الأفراد والجماعات، وتُرسخ قيم الاحترام المتبادل والعدل والتعاون والتعايش السلمي.

ولا يُعد هذا التصور وليد الفكر المعاصر، بل يجد جذوره في عدد من التقاليد الفلسفية والدينية التي سعت إلى البحث عن أسس أخلاقية تتجاوز حدود الجماعات الخاصة. ففي الفلسفة الحديثة، بلور إيمانويل كانط تصورا للأخلاق يقوم على مبدأ «الواجب القاطع» (Categorical Imperative)، الذي يجعل من العقل مصدرا للقانون الأخلاقي، ويشترط أن يكون الفعل الأخلاقي صالحا للتعميم بوصفه قاعدة يمكن لجميع البشر الالتزام بها. أما هانز كونغ، فقد سعى من خلال مشروعه المعروف بـ«الأخلاق العالمية» (Global Ethic) [2] إلى صياغة أرضية أخلاقية مشتركة بين الأديان والثقافات المختلفة، انطلاقًا من قناعته بأن تحقيق السلام العالمي يظل رهينا بوجود حد أدنى من القيم الإنسانية المتوافق عليها. وفي السياق العربي المعاصر، يبرز محمد عثمان الخشت بوصفه أحد المفكرين الذين اشتغلوا على فكرة «المشترك الإنساني» و«الحد الأدنى الأخلاقي»، مؤكدا إمكانية التقاء الأديان والفلسفات المختلفة حول مجموعة من المبادئ الأخلاقية العملية التي تسمح بإدارة الاختلاف وبناء جسور التواصل والتفاهم بين البشر.[3]

ينطلق هذا المقال من جملة من الأهداف الرئيسة، تتمثل في: توضيح مفهوم الأخلاق الكونية وأسسها النظرية، وتحليل أبرز العوامل المفسرة للصراعات الطائفية، واستكشاف مدى إسهام الأخلاق الكونية في الحد من هذه الصراعات، فضلا عن اقتراح بعض الآليات العملية الكفيلة

---

[1] محسن محمد صالح، «الصراعات الطائفية والمذهبية: رؤية تاريخية»، الجزيرة نت، 5 أبريل 2014.

[2] صالح سالم، «إيمانويل كانط والأخلاق الكونية»، الأهرام، العدد 50240، 2024.

[3] ينظر: محمود كيشانه، «الأخلاق الكونية: قراءة في كتاب "المشترك بين الأديان والفلسفة" لمحمد عثمان الخشت»، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 7 سبتمبر 2022.

بتفعيل هذا التصور الأخلاقي في المجتمعات المتعددة الانتماءات. ولتحقيق هذه الأهداف، يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستفادة من المقاربة التاريخية المقارنة في تتبع تطور المفهوم وتطبيقاته.

أولاً: مفهوم الأخلاق الكونية – الإطار النظري:

تُعد الأخلاق الكونية اتجاها فلسفيا وأخلاقيا يقوم على الإقرار بوجود مجموعة من القيم والمبادئ الإنسانية المشتركة التي يمكن أن تشكل أساسا للتعامل بين البشر،[4] بصرف النظر عن اختلاف انتماءاتهم الدينية أو المذهبية أو الثقافية. وتهدف هذه المقاربة إلى تجاوز النزعات الانعزالية والنسبية المتطرفة، من خلال البحث عن أرضية أخلاقية مشتركة تسمح بتعزيز التفاهم والتعايش والتعاون بين الأفراد والجماعات. ولا يعني ذلك إلغاء الخصوصيات الثقافية أو الدينية، وإنما إيجاد حدٍّ أدنى من القيم الإنسانية التي تحظى بقبول واسع بين مختلف المجتمعات.

وفي الفلسفة الحديثة، يُعد إيمانويل كانط من أبرز المنظرين لفكرة الكونية الأخلاقية؛ إذ تقوم فلسفته الأخلاقية على مبدأ «الواجب القاطع» (Categorical Imperative)، الذي يجعل من العقل مصدرا للقانون الأخلاقي. فالفعل لا يكون أخلاقيًا بسبب نتائجه أو منافعه، وإنما لكونه يستجيب لواجب عقلي يمكن تعميمه على جميع البشر. ولذلك صاغ كانط قاعدته الشهيرة بقوله: «اعمل فقط وفقا للمبدأ الذي يمكنك في الوقت نفسه أن تريد له أن يصبح قانونا عاما». ويترتب على هذا التصور أن الأخلاق لا تستمد مشروعيتها من الأهواء الشخصية أو المصالح الخاصة أو السلطات الخارجية، بل من قدرتها على التعبير عن مبدأ عقلي كوني صالح لجميع الناس بوصفهم كائنات عاقلة ومتساوية في الكرامة الإنسانية.[5]

أما هانز كونغ، فقد سعى من خلال مشروعه المعروف بـ«الأخلاق العالمية» (Global Ethic)، الذي تُوّج بإصدار «إعلان نحو أخلاق عالمية» سنة 1993، إلى بلورة حد أدنى من القيم الأخلاقية المشتركة القابلة للقبول بين مختلف الأديان والثقافات. وينطلق هذا المشروع من قناعة مفادها أن التحديات العالمية المعاصرة، وما يرتبط بها من صراعات دينية وثقافية، لا يمكن مواجهتها في غياب أرضية أخلاقية مشتركة تجمع بين البشر. وقد ارتكز الإعلان على عدد من الالتزامات الأخلاقية الأساسية، من أبرزها: نبذ العنف واحترام الحياة، وتعزيز ثقافة التضامن والعدالة الاقتصادية، وترسيخ قيم التسامح والصدق، والدعوة إلى المساواة والشراكة بين الرجل والمرأة. ويرى كونغ أن السلام العالمي لا يمكن أن يتحقق من خلال الترتيبات السياسية وحدها، بل يتطلب أيضًا حوارا جادا بين الأديان والثقافات، وهو ما عبّر عنه بمقولته الشهيرة: «لا سلام بين الأمم بدون سلام بين الأديان، ولا سلام بين الأديان بدون حوار بينها». ومن ثمّ، فإن مشروع الأخلاق العالمية يمثل محاولة لتأسيس مرجعية أخلاقية مشتركة تُسهم في تعزيز التفاهم الإنساني والحد من أسباب التوتر والصراع بين الجماعات المختلفة.»[6]

وفي السياق العربي والإسلامي، يُبرز محمد عثمان الخشت[7] بوصفه أحد المفكرين المعاصرين الذين اشتغلوا على فكرة المشترك الإنساني بين الأديان والفلسفات، ولا سيما في كتابه «المشترك بين الأديان والفلسفة». وينطلق الخشت من فرضية مفادها أن الاختلافات العقدية واللاهوتية، على أهميتها، لا تمنع وجود «نواة أخلاقية» مشتركة يمكن أن تشكل أساسا للتعايش والتعاون بين البشر. وتتجلى هذه النواة في ما يُعرف بـ«القاعدة الذهبية»، التي ترد بصيغ متقاربة في مختلف التقاليد الدينية والفلسفية، من قبيل: «لا ترضَ للناس ما لا ترضاه لنفسك» أو «عامل الناس كما تحب أن يعاملوك».

ويرى الخشت أن هذه القاعدة تمثل أحد أبرز عناصر الاتفاق الإنساني العام، لأنها تركز على السلوك العملي والعلاقات الإنسانية أكثر من تركيزها على القضايا العقدية والفلسفية محل الخلاف. ومن هنا يميز بين «أخلاق الحد الأدنى»، التي تقوم على مجموعة من القيم المشتركة

---

[4] ينظر: المرجع السابق نفسه.

[5] سالم يفوت، «الأخلاق الكونية عند كانط»، منشور على صفحة فيسبوك، 2018.

[6] Berkley Center for Religion, Peace, and World Affairs. "Hans Küng and the Global Ethic." Georgetown University, April 2021.

[7] مفكر وفيلسوف مصري معاصر، يُعد من أبرز الباحثين في قضايا **تجديد الفكر الديني** و**فلسفة الدين**، وقد شغل منصب رئيس جامعة القاهرة.

اللازمة لتنظيم العيش المشترك وتحقيق الاحترام المتبادل، و«أخلاق الحد الأقصى» التي تعبر عن الرؤى الخاصة بكل دين أو مذهب أو فلسفة فيما يتعلق بمفهوم الخير الكامل أو الحياة المثلى. وبذلك تُتيح أخلاق الحد الأدنى إمكان بناء فضاء أخلاقي مشترك يستوعب التنوع الديني والثقافي دون أن يقتضي التخلي عن الخصوصيات العقدية أو الهويات الفكرية المختلفة.[8]

هكذا، تُمثل الأخلاق الكونية انتقالا من الأخلاق الطائفية (المغلقة) إلى الأخلاق المفتوحة التي تُعزز التعارف والحوار.

ثانيًا: الصراعات الطائفية: المفهوم والأسباب والأبعاد

لا تُعد الصراعات الطائفية نتيجة حتمية للاختلافات الدينية أو المذهبية، بل هي ظاهرة مركبة تتداخل في نشأتها عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية. فوجود الطوائف والمذاهب داخل المجتمع لا يؤدي بالضرورة إلى الصراع؛ إذ عرفت مجتمعات كثيرة عبر التاريخ أشكالًا متعددة من التنوع الديني والمذهبي دون أن يتحول هذا التنوع بصورة دائمة إلى عنف أو اقتتال. وإنما تبدأ الطائفية في التشكل عندما يتحول الانتماء الديني أو المذهبي من إطار للتدين والانتماء الجماعي إلى أساس لإعادة تنظيم العلاقات السياسية والاجتماعية وتوزيع السلطة والموارد والحقوق والامتيازات بين الجماعات المختلفة.[9]

ومن هنا، ينبغي التمييز بين «الطائفة» بوصفها جماعة دينية أو مذهبية تشترك في مجموعة من المعتقدات والممارسات والتقاليد، و«الطائفية» بوصفها ظاهرة سياسية واجتماعية تقوم على تحويل الانتماء الطائفي إلى أداة للتعبئة والاستقطاب والصراع. وقد أكد عزمي بشارة أهمية هذا التمييز، رافضًا النظر إلى الطائفية بوصفها نتيجة طبيعية لوجود الطوائف؛ إذ يرى أن الطائفية الحديثة تُعيد إنتاج الطائفة بوصفها جماعة سياسية متخيلة، وتحوّل الانتماء الديني أو المذهبي إلى هوية سياسية قابلة للتعبئة. وبذلك، لا تكمن المشكلة في تعدد الانتماءات والهويات، وإنما في العمليات الاجتماعية والسياسية التي تعيد تشكيل هذه الانتماءات وتحولها إلى أدوات للصراع.

ويتقاطع هذا التصور مع أطروحة «التطييف» (Sectarianization) التي طورها نادر هاشمي وداني بوستل، والتي تنطلق من نقد التفسيرات التي ترد النزاعات المعاصرة في الشرق الأوسط إلى خلافات مذهبية قديمة أو عداوات دينية ثابتة. فبحسب هذه المقاربة، لا ينبغي التعامل مع الطائفية بوصفها معطى تاريخيًا ثابتًا أو ظاهرة نابعة بصورة تلقائية من الاختلاف الديني، وإنما بوصفها عملية سياسية واجتماعية تتشكل داخل ظروف تاريخية محددة، وتسهم في إنتاجها سياسات الدول، والصراعات على السلطة، والتنافس الإقليمي، واستراتيجيات الفاعلين السياسيين. ومن ثم، يصبح السؤال الأساسي ليس: لماذا تتصارع الطوائف؟ بل: كيف تُنتج الطائفية، وكيف تتحول الهويات الدينية والمذهبية إلى أدوات للتعبئة السياسية والاجتماعية؟[10]

وقد أظهرت التجارب التاريخية والمعاصرة أن الصراعات الطائفية غالبًا ما ترتبط بأزمات الدولة والمجتمع، ولا سيما في السياقات التي تضعف فيها المؤسسات السياسية، وتتراجع فيها قيم المواطنة وسيادة القانون، ويشعر بعض الأفراد أو الجماعات بالتمييز أو التهميش. ففي هذه الحالات، تصبح الهويات الطائفية أكثر قدرة على تعبئة الأفراد وتوفير شعور بالانتماء والحماية، وقد تتحول تدريجيًا إلى بديل عن الهوية الوطنية الجامعة. ومن ثم، تُعاد صياغة المنافسة السياسية والاجتماعية في صورة صراع بين جماعات دينية أو مذهبية متعارضة، حتى عندما تكون الأسباب الأصلية للنزاع مرتبطة بالسلطة أو الثروة أو النفوذ.

ويمكن تحديد أبرز العوامل المساهمة في نشوء الصراعات الطائفية واستمرارها فيما يأتي:

---

[8] ينظر: محمد عثمان الخشت، المشترك بين الأديان والفلسفة (القاهرة: دار غريب، 2011).

[9] ينظر: عزمي بشارة، الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).

[10] Nader Hashemi and Danny Postel, eds., Sectarianization: Mapping the New Politics of the Middle East (New York: Oxford University Press, 2017).

1. التوظيف السياسي للهويات الدينية والمذهبية

يُعد التوظيف السياسي للانتماءات الطائفية من أبرز العوامل التي تؤدي إلى تحويل الاختلاف الديني والمذهبي إلى صراع. فقد تلجأ بعض القوى السياسية إلى استثمار الهويات الدينية والمذهبية من أجل تعبئة الأنصار، أو تعزيز شرعيتها، أو إضعاف الخصوم السياسيين. وفي هذه الحالة، يُعاد تقديم الصراع على السلطة والمصالح بوصفه صراعًا بين جماعات دينية أو مذهبية، بما يؤدي إلى تعميق الانقسامات داخل المجتمع.

وتزداد خطورة هذا التوظيف عندما يُبنى الخطاب السياسي على إثارة الخوف من الجماعات الأخرى، أو التشكيك في ولائها، أو تصويرها بوصفها تهديدًا لهوية الجماعة ومصالحها. وينتج عن ذلك انتقال الاختلاف من مجال التعدد الطبيعي إلى منطق الاستقطاب، حيث يصبح المجتمع منقسمًا إلى جماعات متنافسة تنظر كل واحدة منها إلى الأخرى باعتبارها مصدرًا للخطر. وهكذا تتحول الهوية الطائفية إلى أداة لإنتاج الولاءات السياسية وتوجيه السلوك الجماعي.

2. ضعف الدولة وتراجع مفهوم المواطنة

ترتبط الصراعات الطائفية كذلك بضعف المؤسسات السياسية والقانونية القادرة على ضمان المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية والمذهبية. فعندما تعجز الدولة عن توفير العدالة والأمن وتكافؤ الفرص، أو عندما تُوزع الحقوق والموارد على أساس الانتماءات الطائفية، تتراجع الثقة في المؤسسات العامة، ويزداد اعتماد الأفراد على الجماعات الدينية والمذهبية بوصفها مصادر للحماية والتضامن الاجتماعي.

وفي مثل هذه السياقات، تتقدم الهوية الطائفية على الهوية الوطنية، ويصبح الانتماء إلى الجماعة الخاصة أكثر تأثيرًا في تحديد المواقف السياسية والاجتماعية. كما يؤدي غياب مبدأ المواطنة المتساوية إلى تكريس الشعور بالتمييز والحرمان لدى بعض الجماعات، وهو ما قد يُستثمر في إنتاج خطابات الاحتجاج والتعبئة والصراع.

3. العوامل الاجتماعية والاقتصادية

لا يمكن تفسير الصراعات الطائفية بالاختلافات الدينية والسياسية وحدها، إذ تؤدي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية دورًا مهمًا في تغذية التوترات بين الجماعات. فالفقر والبطالة والتفاوت في توزيع الثروة والفرص، والشعور بالتهميش الاجتماعي أو الاقتصادي، يمكن أن تهيئ بيئة مناسبة لانتشار الخطابات الطائفية.

وفي كثير من الحالات، تُعاد صياغة المطالب الاجتماعية والاقتصادية بلغة دينية أو مذهبية، بحيث يُفسر الحرمان أو التفاوت بوصفه نتيجة لهيمنة جماعة طائفية على جماعة أخرى. ومن ثم، تتحول المشكلات المرتبطة بالتنمية والعدالة الاجتماعية إلى عناصر إضافية في بناء الاستقطاب الطائفي وتعميقه. غير أن تأثير العوامل الاقتصادية لا ينبغي فهمه بصورة آلية؛ إذ لا ينتج التفاوت الاجتماعي الطائفية بذاته، وإنما يكتسب بعدًا طائفيًا عندما يُعاد تفسيره وتوظيفه داخل خطاب سياسي قائم على تقسيم المجتمع إلى جماعات متنافسة.

4. التدخلات الإقليمية والدولية

تؤدي التدخلات الخارجية دورًا مهمًا في تعميق الانقسامات الطائفية داخل بعض المجتمعات، ولا سيما عندما تسعى القوى الإقليمية أو الدولية إلى توظيف الجماعات الدينية والمذهبية لخدمة مصالحها السياسية والاستراتيجية. وقد يتم ذلك من خلال تقديم الدعم السياسي أو المالي أو الإعلامي لبعض الأطراف، أو من خلال استثمار الانقسامات القائمة من أجل توسيع النفوذ والتأثير.

ويؤدي هذا العامل إلى تعقيد الصراعات الطائفية وإطالة أمدها، إذ تصبح النزاعات الداخلية مرتبطة بصراعات إقليمية ودولية أوسع، وتتداخل فيها المصالح المحلية والخارجية. كما يسهم ذلك في ترسيخ الشعور بالخوف والتهديد المتبادل بين الجماعات، ويجعل الوصول إلى تسويات سياسية واجتماعية أكثر صعوبة. وتؤكد مقاربة «التطييف» بصفة خاصة أهمية التفاعل بين السلطوية والصراعات الجيوسياسية والتدخلات الخارجية في إنتاج الانقسامات الطائفية المعاصرة وتعميقها.

5. الخطابات الدينية والإعلامية المحرضة

يمكن للخطاب الديني أو الإعلامي أن يؤدي دورًا إيجابيًا في تعزيز ثقافة الحوار والتعايش، لكنه قد يتحول كذلك إلى أداة لتغذية الانقسامات الطائفية عندما يقوم على التحريض أو التكفير أو التحقير أو نشر الصور النمطية السلبية عن الجماعات الأخرى. ويسهم تكرار هذه الخطابات في تشكيل تصورات جماعية قائمة على الخوف والكراهية، وفي ترسيخ الحدود النفسية والاجتماعية بين مكونات المجتمع.

وقد أتاحت وسائل التواصل الاجتماعي مجالًا واسعًا لإعادة إنتاج خطابات الاستقطاب ونشر المعلومات المضللة والمحتويات التي تعزز الانقسامات بين الجماعات، بما يسمح بانتقال النزاعات من المجال السياسي إلى الحياة الاجتماعية اليومية. ولذلك، فإن مواجهة الطائفية تتطلب كذلك بناء خطاب ديني وإعلامي مسؤول، يقوم على احترام التعددية ونبذ التحريض وتعزيز قيم الحوار والعيش المشترك.

6. غياب الإطار الأخلاقي المشترك

إلى جانب العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يؤدي غياب إطار أخلاقي مشترك دورًا في تعميق الانقسامات الطائفية. فعندما تضعف قيم العدالة والاحترام المتبادل والاعتراف بحقوق الآخرين، يصبح من السهل تحويل الاختلافات الدينية والمذهبية إلى أدوات للإقصاء والتمييز.

ويظهر هذا الخلل بصورة خاصة عندما تُختزل الأخلاق في حدود الجماعة الخاصة، بحيث يصبح التضامن والعدل والاحترام واجبات تُمارس تجاه أفراد الجماعة وحدهم، بينما يُنظر إلى المخالفين بوصفهم خارج دائرة الالتزام الأخلاقي. وفي هذه الحالة، تتشكل أنماط من «الأخلاق المغلقة» التي تسمح بازدواجية المعايير، وتُضعف الشعور بالمسؤولية تجاه الإنسان بوصفه إنسانًا، بصرف النظر عن انتمائه الديني أو المذهبي.

ومن هنا تبرز أهمية الأخلاق الكونية في مواجهة الصراعات الطائفية؛ لأنها تسعى إلى توسيع دائرة الالتزام الأخلاقي لتشمل جميع البشر، وإلى تأسيس حد أدنى من القيم المشتركة التي ينبغي احترامها في العلاقات بين الجماعات المختلفة. فالاعتراف بالكرامة الإنسانية، والعدل، ورفض العنف، واحترام الآخر، والمساواة في الحقوق، لا ينبغي أن تكون قيمًا محصورة داخل حدود الطائفة أو المذهب، بل مبادئ عامة تنظم العلاقات بين جميع مكونات المجتمع.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن الصراعات الطائفية ظاهرة متعددة الأبعاد لا يمكن تفسيرها بالاختلافات الدينية والمذهبية وحدها، كما لا يمكن مواجهتها بالحلول الأمنية والسياسية فقط. فإلى جانب إصلاح المؤسسات السياسية وتعزيز العدالة الاجتماعية وترسيخ المواطنة المتساوية، تبرز الحاجة إلى بناء ثقافة أخلاقية مشتركة تساعد على إدارة الاختلاف والحد من منطق الإقصاء والاستقطاب. وفي هذا المستوى تحديدًا، يمكن للأخلاق الكونية أن تقدم إطارًا معياريًا يسهم في إعادة بناء العلاقات بين الجماعات على أساس الاعتراف المتبادل والكرامة الإنسانية والقيم المشتركة، وهو ما يقود إلى بحث أثرها وآليات إسهامها في الحد من الصراعات الطائفية.

ثالثًا: أثر الأخلاق الكونية في الحد من الصراعات الطائفية

تُوفر الأخلاق الكونية إطارًا معياريًا يمكن أن يُسهم في الحد من الصراعات الطائفية، من خلال ترسيخ مجموعة من المبادئ المشتركة التي تنظم العلاقات بين الأفراد والجماعات بصرف النظر عن اختلاف انتماءاتهم الدينية والمذهبية. وإذا كانت الطائفية، كما سبقت الإشارة، تنشأ عندما تتحول الهويات الدينية والمذهبية إلى أدوات للتعبئة والاستقطاب والإقصاء، فإن أهمية الأخلاق الكونية تكمن في قدرتها على توسيع دائرة الالتزام الأخلاقي، بحيث لا تظل قيم العدل والكرامة والاحترام والتضامن محصورة داخل حدود الجماعة الخاصة، وإنما تصبح مبادئ عامة تحكم العلاقة مع جميع أفراد المجتمع.

ولا يعني ذلك أن الأخلاق الكونية تقدم حلًا مباشرًا لجميع الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية للصراعات الطائفية؛ إذ تظل معالجة هذه الصراعات مرتبطة بإصلاح المؤسسات السياسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وترسيخ المواطنة المتساوية وسيادة القانون. غير أن الإطار

الأخلاقي المشترك يؤدي وظيفة أساسية في بناء ثقافة اجتماعية رافضة للإقصاء والتمييز، وفي توفير مرجعية معيارية تسمح بإدارة الاختلاف بصورة سلمية. ويمكن إبراز إسهام الأخلاق الكونية في الحد من الصراعات الطائفية من خلال الجوانب الآتية:

1. تعزيز الحوار بين الأديان والمذاهب

تقوم الأخلاق الكونية على الانتقال من التركيز الحصري على الاختلافات العقدية والمذهبية إلى البحث عن القيم الأخلاقية المشتركة التي يمكن أن تشكل أساسًا للحوار والتعاون بين الجماعات المختلفة. فالحوار لا يشترط إزالة الاختلافات الدينية أو الوصول إلى اتفاق عقدي شامل، وإنما يقوم على الاعتراف المتبادل وإمكان التعاون حول مجموعة من المبادئ والمصالح الإنسانية المشتركة.

ومن الأمثلة البارزة على هذا التوجه مبادرة «كلمة سواء بيننا وبينكم» (A Common Word Between Us and You)، التي أطلقها عدد من العلماء والمفكرين المسلمين سنة 2007، ودعت إلى بناء الحوار الإسلامي المسيحي على أساس مبدأين مشتركين هما محبة الله ومحبة الجار. وقد استندت المبادرة إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ (آل عمران: 64)، مؤكدة إمكان تأسيس الحوار بين الأديان على المشترك الديني والأخلاقي دون إلغاء الاختلافات العقدية بينها.[11]

وتنسجم هذه المقاربة مع مشروع هانز كونغ للأخلاق العالمية، الذي يقوم على أن السلام بين الأمم يقتضي السلام بين الأديان، وأن السلام بين الأديان لا يمكن تحقيقه دون حوار جاد بينها. ومن هذا المنظور، يسهم الحوار القائم على القيم المشتركة في تصحيح الصور النمطية المتبادلة، والحد من خطابات الكراهية، وبناء الثقة بين الجماعات الدينية والمذهبية، بما يقلل من إمكان توظيف الاختلاف الديني في إنتاج الاستقطاب والصراع.[12]

2. تعزيز الهوية الإنسانية المشتركة وتوسيع دائرة الالتزام الأخلاقي

تسهم الأخلاق الكونية في مواجهة أحد المكونات الأساسية للخطاب الطائفي، والمتمثل في تقسيم المجتمع إلى جماعات مغلقة تقوم علاقاتها على ثنائية «نحن» و«هم». ففي السياقات الطائفية، قد تصبح الجماعة الخاصة المصدر الرئيس للولاء والتضامن، بينما يُنظر إلى الجماعات الأخرى بوصفها منافسًا أو تهديدًا، وهو ما يُضعف الشعور بالانتماء إلى مجتمع سياسي وإنساني مشترك.

وفي مقابل ذلك، تؤكد الأخلاق الكونية وجود قيم والتزامات أخلاقية تتجاوز حدود الانتماءات الدينية والمذهبية. وتُعد «القاعدة الذهبية» أحد أبرز التعبيرات عن هذا المشترك؛ إذ تدعو، بصيغ مختلفة في التقاليد الدينية والفلسفية، إلى معاملة الآخرين على النحو الذي يحب الإنسان أن يُعامل به. وقد جعل هانز كونغ هذه القاعدة أحد الأسس التي يقوم عليها مشروع الأخلاق العالمية، كما أبرز محمد عثمان الخشت حضورها في الأديان والفلسفات المختلفة بوصفها أساسًا لإمكان بناء مشترك أخلاقي بين البشر.[13]

ومن شأن توسيع دائرة الالتزام الأخلاقي على هذا النحو أن يسهم في مقاومة عمليات نزع الإنسانية عن الجماعات المخالفة، التي تُعد من المقدمات الخطيرة للعنف الطائفي. فالاعتراف بالآخر بوصفه إنسانًا متساويًا في الكرامة والحقوق يضع حدودًا أخلاقية أمام خطابات الإقصاء والتحريض، ويساعد على بناء علاقات اجتماعية قائمة على الاحترام والتعاون بدل الخوف والعداء.

3. توفير مرجعية معيارية للمواطنة المتساوية والعيش المشترك

---

[11]" A Common Word Between Us and You," October 13, 2007.

[12] Hans Küng, Declaration Toward a Global Ethic (Chicago: Parliament of the World's Religions, 1993).

[13] ينظر: Küng, Declaration Toward a Global Ethic؛ وكذلك انظر: محمد عثمان الخشت، المشترك بين الأديان والفلسفة، نفس المرجع.

يمكن للأخلاق الكونية أن تسهم في الحد من الصراعات الطائفية من خلال توفير مرجعية أخلاقية تدعم مبادئ المواطنة المتساوية وسيادة القانون. فإذا كانت الطائفية السياسية تقوم على توزيع الحقوق والامتيازات أو تحديد الولاءات على أساس الانتماءات الدينية والمذهبية، فإن الأخلاق الكونية تؤكد أن الكرامة الإنسانية والعدل والمساواة مبادئ عامة ينبغي أن تشمل جميع المواطنين دون تمييز.

ومن هذا المنطلق، لا ينبغي النظر إلى المواطنة بوصفها ترتيبًا قانونيًا وسياسيًا فحسب، بل باعتبارها كذلك علاقة أخلاقية تقوم على الاعتراف المتبادل بالمساواة في الحقوق والواجبات. ويساعد وجود حد أدنى من القيم المشتركة على بناء فضاء عام يستطيع فيه الأفراد والجماعات التعبير عن خصوصياتهم الدينية والثقافية، مع الالتزام بالقواعد الأخلاقية والقانونية المنظمة للعيش المشترك.

وتنسجم هذه الرؤية مع تصور محمد عثمان الخشت لـ«أخلاق الحد الأدنى»، التي لا تهدف إلى فرض رؤية شاملة للخير أو إزالة الاختلافات بين الأديان والفلسفات، وإنما إلى تحديد مجموعة من المبادئ الأخلاقية المشتركة الضرورية لتنظيم العلاقات بين البشر. ومن ثم، يمكن لهذه الأخلاق أن توفر أساسًا معياريًا لمجتمع تعددي يحافظ على الخصوصيات الدينية والمذهبية، ويمنع في الوقت نفسه تحولها إلى أدوات للتمييز والإقصاء.

4. دعم ثقافة المصالحة وبناء الثقة بين الجماعات

تؤدي الأخلاق الكونية دورًا مهمًا في دعم المبادرات الرامية إلى المصالحة وإعادة بناء العلاقات بين الجماعات التي عرفت توترات أو صراعات ذات طابع طائفي. فالنزاعات الممتدة لا تترك آثارًا سياسية وأمنية فحسب، بل تُنتج كذلك تراكمًا من الصور النمطية السلبية ومشاعر الخوف وانعدام الثقة، وهو ما يجعل إنهاء العنف وحده غير كافٍ لتحقيق سلام اجتماعي مستدام.

ومن هنا، يمكن للقيم المشتركة، مثل الاعتراف بكرامة الإنسان، ورفض العنف، والعدل، والتسامح، والمسؤولية المتبادلة، أن توفر أساسًا أخلاقيًا لعمليات المصالحة والحوار. كما يمكن للمؤسسات الدينية والتعليمية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني أن تؤدي دورًا مهمًا في تحويل هذه المبادئ إلى ممارسات اجتماعية من خلال اللقاءات المشتركة، وبرامج التربية على الحوار، والمبادرات المحلية للتعاون بين أتباع الأديان والمذاهب المختلفة.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في المجتمعات التي شهدت نزاعات طائفية؛ لأن إعادة بناء الثقة تتطلب الانتقال من مجرد التعايش السلبي، القائم على غياب المواجهة، إلى التفاعل الإيجابي القائم على التعاون والاعتراف المتبادل. وفي هذا المستوى، لا تعمل الأخلاق الكونية بوصفها نظرية فلسفية مجردة، بل باعتبارها إطارًا معياريًا يمكن أن يوجه الممارسات والمؤسسات نحو بناء علاقات أكثر استقرارًا بين الجماعات المختلفة.

5. تفعيل الأخلاق الكونية من خلال التربية والإعلام والمؤسسات الدينية

لا يمكن للأخلاق الكونية أن تسهم في الحد من الصراعات الطائفية إذا بقيت مجرد مبادئ نظرية أو إعلانات أخلاقية عامة. ولذلك، يرتبط تأثيرها بمدى تحويل قيمها إلى برامج تربوية وثقافية ومؤسساتية قادرة على التأثير في سلوك الأفراد والجماعات.

وتؤدي المؤسسات التعليمية دورًا أساسيًا في هذا المجال من خلال إدماج قيم الحوار واحترام التنوع والكرامة الإنسانية والمواطنة في المناهج والبرامج التعليمية. كما تتحمل المؤسسات الدينية مسؤولية تعزيز الخطابات التي تؤكد حرمة الإنسان ونبذ التحريض والكراهية، وإبراز القيم المشتركة التي تسمح بالتعاون بين أتباع الأديان والمذاهب المختلفة.

أما وسائل الإعلام والمنصات الرقمية، فيمكن أن تؤدي دورًا مزدوجًا؛ إذ قد تسهم في نشر خطابات الاستقطاب والكراهية، كما يمكن توظيفها في نشر ثقافة الحوار وتصحيح الصور النمطية وتعزيز المبادرات المشتركة. ومن ثم، فإن فاعلية الأخلاق الكونية في مواجهة الطائفية تظل مرتبطة بوجود سياسات ومؤسسات قادرة على ترجمة المبادئ الأخلاقية إلى ممارسات اجتماعية مستدامة.

ومع ذلك، ينبغي عدم المبالغة في قدرة الأخلاق الكونية وحدها على إنهاء الصراعات الطائفية. فهذه الصراعات، كما سبق بيانه، ترتبط ببنى سياسية واجتماعية واقتصادية ومصالح داخلية وخارجية معقدة، ولا يمكن معالجة أسبابها بمجرد الدعوة إلى الحوار أو الاتفاق على قيم مشتركة. كما أن الاتفاق النظري على مبادئ أخلاقية عامة لا يضمن بالضرورة الالتزام بها في الممارسة.

ومن ثم، تكتسب الأخلاق الكونية فاعليتها عندما تتكامل مع بناء دولة القانون، وترسيخ المواطنة المتساوية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومواجهة خطابات التحريض والكراهية. وبهذا المعنى، لا تمثل الأخلاق الكونية بديلًا عن الإصلاح السياسي والاجتماعي، وإنما توفر الإطار المعياري والثقافي الذي يساعد على توجيه هذه الإصلاحات نحو بناء مجتمعات أكثر قدرة على إدارة التنوع والاختلاف بصورة سلمية.

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن الأخلاق الكونية تمثل إطارا قيميا واعدا يمكن أن يسهم في الحد من الصراعات الطائفية، من خلال ترسيخ مجموعة من المبادئ الأخلاقية المشتركة التي تتجاوز الاختلافات الدينية والمذهبية والثقافية. وقد بينت الدراسة أن الطائفية ليست نتيجة حتمية للتنوع الديني، بل ترتبط في كثير من الأحيان بعوامل سياسية واجتماعية وثقافية تسهم في تحويل الاختلاف إلى صراع. وفي هذا السياق، تبرز أهمية الأخلاق الكونية بوصفها آلية لتعزيز الحوار والتفاهم المتبادل وبناء الثقة بين الجماعات المختلفة.

كما أظهرت الدراسة أن نماذج الأخلاق الكونية، سواء في فلسفة كانط أو في مشروع هانز كونغ للأخلاق العالمية أو في تصور محمد عثمان الخشت للمشترك الأخلاقي بين الأديان والفلسفات، تلتقي جميعها حول ضرورة البحث عن أرضية أخلاقية مشتركة تُسهم في تنظيم العيش المشترك وتعزيز قيم الاحترام والتسامح والتعاون الإنساني.

وبناءً على ذلك، يمكن تقديم جملة من التوصيات، من أهمها:

- دعم المبادرات الحوارية بين أتباع الأديان والمذاهب المختلفة، والاستفادة من النماذج الفكرية التي تؤكد المشترك الإنساني والأخلاقي.
- إدماج قيم الأخلاق الكونية في المناهج التعليمية والبرامج الإعلامية والخطابات الثقافية والدينية، بما يعزز ثقافة التعايش والاعتراف بالآخر.
- تطوير سياسات وطنية تقوم على مبدأ المواطنة المتساوية وسيادة القانون، بما يحد من توظيف الانتماءات الطائفية في المجال السياسي.

وختامًا، فإن التنوع الديني والمذهبي لا ينبغي النظر إليه بوصفه مصدرا للانقسام، بل يمكن أن يتحول إلى عامل إثراء وتكامل متى استندت العلاقات بين الجماعات المختلفة إلى منظومة أخلاقية مشتركة تُعلي من قيمة الإنسان وكرامته، وتسهم في بناء مجتمعات أكثر استقرارا وتماسكا.

لائحة المراجع

✓ **المصادر والمراجع العربية**

- بشارة، عزمي. **الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة**. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.
- الحاج، حسن منصور. «الأخلاق الكانطية بين الأمر القطعي والحرية». **الشرق الأوسط**، 31 يوليو 2022.
- الخشت، محمد عثمان. **المشترك بين الأديان والفلسفة**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.
- سالم، صالح. «إيمانويل كانط والأخلاق الكونية». **الأهرام**، العدد 50240، 2024.
- صالح، محسن محمد. «الصراعات الطائفية والمذهبية: رؤية تاريخية». **الجزيرة نت**، 5 أبريل 2014.
- «الأخلاق الكونية: قراءة في كتاب "المشترك بين الأديان والفلسفة" لمحمد عثمان الخشت». **مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث**، 2022.
- يفوت، سالم. «الأخلاق الكونية عند كانط». منشور على فيسبوك، 2018.

✓ **المصادر والمراجع الأجنبية**

- Berkley Center for Religion, Peace, and World Affairs. "Hans Küng and the Global Ethic." Georgetown University, April 2021.
- Hashemi, Nader, and Danny Postel, eds. Sectarianization: Mapping the New Politics of the Middle East. New York: Oxford University Press, 2017.
- Küng, Hans. Declaration Toward a Global Ethic. Chicago: Parliament of the World's Religions, 1993.
- "A Common Word Between Us and You." October 13, 2007.